

الطروحات الاسرائيلية للتسوية

حد سواء. وزاد في تفاقم الازمة الداخلية عجز أي من المعسكرين الاساسيين، لليكود والعمل، عن ادعاء تمثيل الغالبية العظمى من الاسرائيليين، وبالتالي عدم قدرته على اتخاذ قرارات حاسمة تدعمها شرعية تمثيل الاكثرية الجماهيرية. ولم تقتصر الازمة الداخلية في اسرائيل على המחكات التقليدية بين الكتل الحزبية، والنيابية، بل هددت الخلافات بشأن المواقف السياسية من الانتفاضة والعلاقة مع م.ت.ف. والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والمؤتمر الدولي وحدة الصف اليهودي في الخارج وتأييد الطوائف اليهودية ودعمها التاريخي لاسرائيل. وكان واضحاً أن رئيس الحكومة، اسحق شامير، احتاج الى عقد مؤتمر للتضامن اليهودي مع اسرائيل من أجل الالتفاف حول هذه الخلافات وإضفاء طابع الوحدة والتضامن على الموقف اليهودي في الداخل والخارج، وذلك عشية توجهه الى واشنطن، للاجتماع، للمرة الاولى بعد انتخاب الرئيس جورج بوش، بالادارة الامريكية الجديدة. ولكن اجواء الخلافات الداخلية طاولت حتى مؤتمر التضامن ذاته، الذي شاعت الظروف أن يسبق عقده نشر تقرير معهد يافيه للدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل - ابيب (هأرتس، ١٩٨٩/٣/٩)، وبترافق انعقاده مع ما تسرب من انباء عن تقرير الاستخبارات العسكرية بشأن تقويم الوضع العام في المنطقة (دافار، ١٩٨٩/٣/٢١). والعامل المشترك الذي يجمع بين هذين التقريرين هو الاعتراف باستحالة تجاهل م.ت.ف. باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وضرورة التوصل، على هذا الاساس، الى تفاهم مع المنظمة بشأن مستقبل المناطق المحتلة، من خلال الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية. والى جانب ذلك، فقد ازدهمت الساحة الداخلية في اسرائيل بمشاريع حلول ومقترحات تسوية للصراع الفلسطيني - الاسرائيلي بالاضافة الى توالي الاجتماعات واللقاءات، داخل

التصاعد المستمر في الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، وتطورها المتلاحق نحو مزيد من الاتساع والشمول، أفقياً وعمودياً، وتنوع اساليب المقاومة والصمود الجماهيري في مواجهة القمع الاسرائيلي الشرس، والنجاح الكبير الذي حققه الدبلوماسية الفلسطينية، على الصعيدين، العربي والدولي، باتجاه التوصل الى حل سلمي عادل وشامل لازمة المنطقة، من خلال عقد المؤتمر الدولي المقترح، كل هذا خلق داخل اسرائيل، اضافة الى ازماتها الاقتصادية الخانقة، حالة من التخبط والارتباك والفوضى، لم تشهد لها مثيلاً منذ زمن طويل.

صحيح انها ليست المرة الاولى في تاريخ اسرائيل القصير نسبياً، التي يرى فيها الاسرائيليون ان وجود «دولتهم» يواجه خطراً مصيرياً - هذه على أية حال هي الحجة الدائمة التي يستخدمها الاسرائيليون لاستمرار تعزيز قدراتهم القتالية والعسكرية - ولكنها المرة الاولى التي يقف فيها الاسرائيليون في مواجهة التحدي التاريخي، المتمثل في الشعب الفلسطيني، وثورته المتواصلة، واصراره على نيل حقوقه الوطنية، وهم عاجزون عن التحصن بالاجماع الوطني التقليدي، والخطر هذه المرة لم يأت من وراء الحدود، ولم يحمله جيش نظامي يتبع الاساليب القتالية التقليدية، بل هوقائم في القلب و«على مرمى حجر» من اكبر التجمعات السكانية والصناعية اليهودية، تترجمه، يومياً، جموع الشعب الفلسطيني، بكافة فئاته وأعمارهم واثنياته، عصباناً مدنياً ومقاومة شعبية، ما زال الجيش الاسرائيلي عاجزاً عن احتوائها، أو التغلب عليها.

الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، وما تطرحه من تحديات، سياسية واستراتيجية ومصيرية، على اسرائيل أثارت ردوداً عديدة، ومتناقضة، داخل اسرائيل، بمؤسساتها المدنية والعسكرية على